****

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

**كلية الشريعة بالرياض**

**قسم الفقه**

**الأسهم والأحكام المتعلقة بها**

**نسخة معدلة**

**إعداد**

**آمنة بنت علي النفيسة**

**مقدم إلى فضيلة الشيخ**

**أ.د. عبدالله بن مبارك آل سيف**

**العام الجامعي**

**1437- 1438هـ**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الأسهم في اللغة:**

جمع سهم، و «السين والهاء والميم أصلان: أحدهما يدل على تغير في لون، والآخر على حظ ونصيب وشيء من أشياء»([[1]](#footnote-1))، والمعنى الثاني هو المراد هنا.

**في الاصطلاح:**

**السهم عند القانونيين على معنيين:**

**الأول:** أنه نصيب الشريك المشاع في الشركة.

**الثاني:** أنه صك تصدره الشركة تثبت نصيب المساهم فيها([[2]](#footnote-2)).

**ويمكن أن نجمع بين هذين المعنيين بأن نقول:** السهم هو «حصة الشريك في موجودات الشركة ممثلة بصك قابل للتداول»([[3]](#footnote-3)).

**أنواع الأسهم** **من حيث حقوق صاحبها**([[4]](#footnote-4))**:**

1. **الأسهم العادية:** وهي التي تتساوى في قيمتها، وفي حقوق أصحابها دون أي امتيازات، وتوزع على أصحابها الأرباح التي تبقى بعد أرباح أصحاب الأسهم الممتازة([[5]](#footnote-5)).
2. **الأسهم الممتازة:** وهي التي لها خصائص مالية تؤدي إلى ضمان رأس المال، أو ضمان قدر من الربح، أو تقديمها عند التصفية، أو عند توزيع الأرباح([[6]](#footnote-6)).

**خصائص الأسهم:**

للأسهم خصائص منها:

1. تساوي القيمة الاسمية للأسهم ([[7]](#footnote-7)).
2. القابلية للتداول.
3. عدم قابلية السهم للتجزئة.
4. المسؤولية المحدودة للمساهم ([[8]](#footnote-8)).

**التكييف الفقهي للأسهم:**

وقع خلاف بين شراح الأنظمة التجارية، والفقهاء المعاصرين فيما يملكه المساهم من الأسهم، هل يملك ما يقابل الأسهم من موجودات الشركة؟ أو يملك فقط حق الحصول على الأرباح في حال الاستمرار في الشركة؟ ثم انتقل إلى الفقهاء فيما بينهم؛ لاقتناع بعضهم بما أورده شراح الأنظمة التجارية([[9]](#footnote-9)). وبناء على ذلك اختلفوا في التكييف الفقهي للسهم.

**الأقوال في المسالة:**

**القول الأول:** أن الأسهم عروض تجارة، ولا ينظر إلى ماتمثله هذه الأسهم من حصص في أموال الشركة**،** والمالك الحقيقي للأسهم هو الشركة بصفتها الاعتبارية، وأما المساهم فيملك الحق في الحصول على الربح فقط، وهذا القول هو قول الدكتور يوسف القرضاوي، والشيخ جاد الحق مفتي مصر سابقاً، وعبد الوهاب خلاف، ومحمد أبو زهرة، وبعض الاقتصاديين([[10]](#footnote-10)).

**القول الثاني:** أن السهم حصة شائعة في موجودات الشركة، ومالك السهم يعد مالكًا ملكية مباشرة لتلك الموجودات، وهذا قول جمهور العلماء المعاصرين([[11]](#footnote-11))، وهو ما رجحه مجمع الفقه الإسلامي([[12]](#footnote-12)).

**أدلة الأقوال:**

**أدلة القول الأول:**

1. حديث: «من باع عبدا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»([[13]](#footnote-13)).

**وجه الدلالة من النص:** أنه اجتمع في المبيع عبد وهو عَرض، ومال، فأعطي الجميع حكم العرض، فيجوز بيعه سواء كان المال الذي معه معلوماً أو مجهولاً، من جنس الثمن أو من غيره، عيناً كان أو ديناً، وسواء كان مثل الثمن أو أقل أو أكثر([[14]](#footnote-14)).

ويقاس على ذلك الأسهم، فيجوز بيعها بغض النظر عما في موجودات الشركة من الديون والنقود، فإن من موجوداتها عروضًا من مبانٍ وآلات ونحو ذلك، ونقوداً، فيأخذ الجميع حكم العروض بدلالة الحديث([[15]](#footnote-15)).

**ونوقش من وجهين:**

**الأول:** أنه قياس مع الفارق لوجوه، منها:

1. أن العبد معه مال، وليس مشتملا على مال، بينما السهم مشتمل على مال، ولا يتصور أن يكون معه مال، وهذا يقرر أن السهم حصة شائعة لا عرض.
2. أن العبد عين مستقلة، وهو مال قائم بذاته، أما السهم فلا قيمة له إلا بالشركة([[16]](#footnote-16)).

**الثاني:** أن الحديث محمول على أن قصد المشتري للعبد لا للمال، فيدخل المال في البيع تبعاً، ويجوز تبعًا مالا يجوز استقلالًا([[17]](#footnote-17))، ويغتفر في الشيء إذا كان تابعًا ما لا يغتفر إذا كان مقصودًا([[18]](#footnote-18)).

وأما إذا كان المال مقصوداً بالشراء فيجوز اشتراطه إذا وجدت فيه شروط البيع([[19]](#footnote-19))، فيصح الاستدلال بهذا الحديث لو كان القصد من الورقة المالية هو العروض دون النقود([[20]](#footnote-20)).

**وأجيب عن المناقشة:**

بأن المساهم عند شرائه السهم لا يقصد امتلاك موجودات ذلك السهم، وإنما قصده الحصول على الربح إما بالمضاربة بالسهم في السوق المالية، أو بالاحتفاظ به حتى موعد توزيع الأرباح، فالنقود أو الديون التي من موجودات الشركة ليست مقصودة له([[21]](#footnote-21)).

1. أن الأسهم أصبحت سلعاً تباع وتشترى، وصاحبها يكسب منها كما يكسب كل تاجر من سلعته، وقيمتها الحقيقية التي تقدر في الأسواق، تختلف في البيع والشراء عن قيمتها الاسمية([[22]](#footnote-22)).

**ونوقش:**

بأن كون الأسهم قابلة للتداول لا يخرجها عن ماهيتها وحقيقتها الشرعية، فالنقود الورقية أصبحت سلعاً تباع وتشترى، ومع ذلك فهي ليست عروض([[23]](#footnote-23)).

**أدلة القول الثاني:**

1. أن كتب القانون عند تعريف السهم تصوره على أنه حصة شائعة([[24]](#footnote-24)).
2. أن الحقوق الملازمة للسهم أو لصاحبه تدل على أن المساهم شريك، وأن السهم حصة مشاعة من موجودات الشركة، ومن ذلك: الحق في أنصبة الأرباح، وحق الأفضلية في الاكتتاب عند زيادة رأس المال، وحق التنازل عن السهم، وحق البقاء في الشركة إلى غير ذلك من الحقوق([[25]](#footnote-25)).
3. أن السهم ما هو إلا مستنـد لإثبات حق المساهم، فلا قيمة له في نفسه وإنما بما يمثله من موجودات الشركة، فيجب أن يأخذ حكمها([[26]](#footnote-26)).

**ونوقش:**

بأن القيمة السوقية للسهم تختلف ارتفاعاً وهبوطاً، فهي لا تمثل القيمة الحقيقية لموجودات الشركة، بل قيمة السهم نفسه، وهذا دليل على أن للسهم قيمة([[27]](#footnote-27)).

**وأجيب عن المناقشة:**

بأن تقلب القيمة السوقية ارتفاعاً وهبوطاً أمر طبيعي؛ لأن رأس المال المدفوع قد استخدمته الشركة في شراء موجوداتها، وهذه الموجودات استخدمت في أنشطة إنتاجية قد تنجح فتقوي من مركز الشركة المالي، وقد تفشل فيحدث العكس، وفي كلتا الحالتين تتأثر القيمة الحقيقية للورقة، وتبعاً لذلك تتأثر القيمة السوقية؛ لأن القيمة الحقيقية تعتبر مؤشراً موضوعياً للقيمة السوقية([[28]](#footnote-28)).

**الترجيح:**

الراجح والله أعلم هو القول الثاني القائل بأن السهم يمثل نصيب الشريك في موجودات الشركة.

**أسباب الترجيح:**

* قوة أدلة هذا القول، وضعف أدلة القول الآخر، وماورد عليه من مناقشات.
* أن هذا القول هو الموافق للفقه الإسلامي في أن الشركة مبناها على الوكالة، فالشريك وكيل عن صاحبه في التصرف، وينفذ تصرف كل من الشريكين بحكم الملك في نصيبه والوكالة في نصيب شريكه، ولايعرف في تاريخ الفقه الإسلامي أن للشركة شخصية حكمية أو معنوية منفصلة ذمتها عن ذمم الشركاء، وأما القول بأنه عرض فهو قول عند بعض القانونيين ولايعرف له أصل في الفقه الإسلامي([[29]](#footnote-29)).
* أن المساهم له حق التصرف في سهمه بالبيع والهبة ونحو ذلك، وهذا دليل الملك؛ لأن الإنسان لايبيع ما لا يملك([[30]](#footnote-30)).
* أن المساهم يستحق نصيبا في موجودات الشركة عند تصفيتها، وهذا يدل على أنه يملك حصة في الشركة([[31]](#footnote-31)).
* يلزم من القول بأن السهم عرض لوازم باطلة كما سيأتي في بيان ثمرة الخلاف من أنه يجوز الدخول في الشركات التي نشاطها محرم([[32]](#footnote-32)).

**سبب الخلاف:**

سبب الخلاف -والله أعلم- هو وجود الشخصية الاعتبارية للشركة المساهمة التي أثارها أصحاب القانون، فالنظرة القانونية ترى أن للشركة شخصية اعتبارية، وذمة مستقلة عن ذمة الشركاء، وأن السهم مجرد حق لصاحبه، ولا يملك شيئا من أموال الشركة، بل ما يملكه المساهم يعتبر سلعة منفصلة تماما عما تملكه الشركة، فمن رأى هذه النظرة قال بأن الأسهم تعتبر عروض تجارة([[33]](#footnote-33)).

ومن رأى أن الشريك يملك جزءا من أموال الشركة بقدر مساهمته (النظرة الشرعية) كما في شركة العنان المعروفة في الفقه([[34]](#footnote-34))، فالمساهم في شركة المساهمة كالشريك في العنان، فإذا كان الشريك يملك حصته من موجودات شركة العنان فكذلك المساهم، وكون الشركة لها شخصية اعتبارية لا يبطل حق المساهم في تملك موجوداتها، فمن رأى ذلك قال بأن السهم يمثل نصيب الشريك في موجودات الشركة([[35]](#footnote-35)).

**نوع الخلاف:**

الخلاف معنوي أثر في بعض الفروع الفقهية، **ومنها:** البيع، والشراء، والزكاة.

**ثمرة الخلاف:**

**أولًا: في البيع:**

على القول بأن السهم عرض فإنه ينطبق على بيع الأسهم أحكام بيع العروض، فلا يجري فيها ربا الفضل أو النسيئة حتى ولو كان معظم موجودات الشركة نقوداً أو ديوناً، فيجوز بيعها بالنقود بقيمتها السوقية، وإن كانت مختلفة عن قيمتها الحقيقية، ويجوز بيعها أيضاً من غير قبض لثمنها.

وعلى القول بأن السهم يمثل نصيب الشريك في الشركة فإن الأسهمتأخذ حكم بيع موجودات الشركة، فإن كانت ديوناً فلها حكم بيع الديون، وإن كانت نقوداً فلها حكم بيع النقود، وإن كانت أعياناً أو منافع فلها حكم بيع الأعيان والمنافع([[36]](#footnote-36)).

**ثانيًا: في الشراء:**

على القول القائل بأن السهم عرض فإنه يجوز شراء أي سهم بغض النظر عن نشاط الشركة أو موجوداتها، حتى الأسهم المحرمة يجوز شراؤها باعتبار أن الشخص لا يملك في موجودات الشركة شيئا، وإنما الملكية تعود للشخصية الاعتبارية.

وعلى القول القائل بأن السهم يمثل حصة الشريك في الشركة، فإن المساهم لا يجوز له الدخول في الشركات التي نشاطها محرم؛ لأنه يكون شريكًا للشركة في ملكية هذه الأمور المحرمة([[37]](#footnote-37)).

**ثالثًا:** **في الزكاة:**

على القول بأن السهم عرض فإنه يجب أن تكون الزكاةُ زكاةَ عروض التجارة مطلقاً، سواء قصد المشتري من امتلاك السهم التجارة أو الغلة، وذلك بأن تقوم تلك الأوراق في نهاية الحول بقيمتها السوقية، ويؤخذ ربع العشر من قيمتها.

وعلى القول بأن السهم السهم يمثل حصة شائعة من الشركة فإنه يزكى بحسب القصد من ملكه، فإن كان بنية المضاربة فيزكيه زكاة التجارة، وإن كان تملكه للإفادة من ريعه فيزكيه بحسب الوعاء الزكوي للشركة التي أصدرته وطبيعة نشاطها([[38]](#footnote-38)).

**المهارات**

**1/الإلزام**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | الخطوة | | المثال |
| 1 | **تعيين المسألة** | | اعتبار السهم عرضًا |
| 2 | **تعيين قول المستدل في المسألة** | | أن الأسهم عروض تجارة، ولا ينظر إلى ماتمثله هذه الأسهم من حصص في أموال الشركة، والمالك الحقيقي للأسهم هو الشركة بصفتها الاعتبارية، وأما المساهم فيملك الحق في الحصول على الربح فقط.  وأن السهم مجرد حق لصاحبه، ولايملك شيئا من أموال الشركة، بل مايملكه المساهم يعتبر سلعة منفصلة تماما عما تملكه الشركة. |
| 3 | **تتبع لوازم ذلك القول؛ باستقراء** | **الأصل الذي يستند عليه، من دليل أو قاعدة أو أصل فقهي** | حديث: «من باع عبدا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع».  وجه الدلالة من النص: أنه اجتمع في المبيع عبد وهو عَرض، ومال، فأعطي الجميع حكم العرض، فيجوز بيعه سواء كان المال الذي معه معلوماً أو مجهولاً، من جنس الثمن أو من غيره، عيناً كان أو ديناً، وسواء كان مثل الثمن أو أقل أو أكثر. ويقاس على ذلك الأسهم، فيجوز بيعها بغض النظر عما في موجودات الشركة من الديون والنقود، فإن من موجوداتها عروضًا من مبانٍ وآلات ونحو ذلك، ونقوداً، فيأخذ الجميع حكم العروض بدلالة الحديث. |
| **الآثار المترتبة عليه** | - |
| 4 | **التحقق من وجود التلازم بين قول المستدل، واللازم المدعى** | | يلزم من القول بأنه عرض فإنه يجوز شراء أي سهم بغض النظر عن نشاط الشركة أو موجوداتها، حتى الأسهم المحرمة يجوز شراؤها باعتبار أن الشخص لا يملك في موجودات الشركة شيئا، وإنما الملكية تعود للشخصية الاعتبارية |
| 5 | **التحقق من كون المستدل لا يلتزم تلك اللوازم** | | جميع العلماء مجمعون على أنه لايجوز الدخول في الشركات المحرمة |
| 6 | **إلزام المستدل بلازم قوله** | | يلزم من القول بأنه عرض فإنه يجوز شراء أي سهم بغض النظر عن نشاط الشركة أو موجوداتها، حتى الأسهم المحرمة يجوز شراؤها باعتبار أن الشخص لا يملك في موجودات الشركة شيئا، وإنما الملكية تعود للشخصية الاعتبارية. |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | الخطوة | | المثال |
| 1 | **تعيين الفرع غير المنصوص عليه** | | كون السهم يمثل نصيب الشريك في الشركة |
| 2 | **تعيين المناط في الفرع، بفحصه وتحديد الأوصاف المناسبة فيه** | | الشركة بين اثنين فأكثر بماليهما |
| 3 | **حصر الفروع ذات العلاقة بالمناط، بالتتبع** | |  |
| 4 | **تعيين الفرع المناسب للتخريج عليه** | | شركة العنان |
| 5 | **التحقق من اشتراك الفرعين في المناط، بـ:** | **تحديد مناط الفرع المخرج عليه** | الشركة بين اثنين فأكثر بماليهما |
| **التحقق من وجود ذلك المناط في الفرع المخرج** | وجد المناط، وهو الشركة بين اثنين فأكثر بماليهما |
| **التحقق من عدم ورود الاستثناء عليه بنص أو إجماع** | لم يرد نص ولا إجماع يستثني الفرع المذكور |
| 6 | **تقرير حكم الفرع بتخريجه على الفرع المنصوص عليه** | | السهم يمثل نصيب الشريك في الشركة؛ تخريجًا على شركة العنان |

**2/تخريج الفروع على الفروع**

**3/ تحرير ثمرة الخلاف**

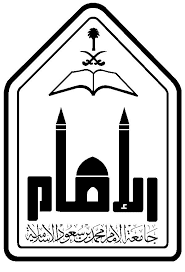
|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الخطوة** | | **المثال** |
| **1** | **تصوير المسألة** | | هل تزكى الأسهم زكاة عروض التجارة مطلقًا بغض النظر عن نشاط الشركة، أو لنشاط الشركة ونية المساهم أثر في الزكاة؟ |
| **2** | **حصر الأقوال بالاستقراء** | | اختلف الفقهاء في زكاة الأسهم، على قولين:   * تزكى زكاة عروض التجارة مطلقًا بغض النظر عن نشاط الشركة. * تزكى بحسب القصد من ملك السهم، فإن كان بنية المضاربة فيزكيه زكاة التجارة، وإن كان تملكه للإفادة من ريعه فيزكيه بحسب الوعاء الزكوي للشركة التي أصدرته وطبيعة نشاطها. |
| **3** | **تحديد مناط كل قول** | | مناط القول الأول: النظر إلى أن السهم عرض، فيزكى زكاة عروض التجارة مطلقا.  مناط القول الثاني: النظر إلى أن السهم حصة شائعة تمثل نصيب الشريك في الشركة فيعتبر فيه نية المساهم ونوع الشركة وطبيعة نشاطها. |
| **4** | **التحقق من كون الخلاف حقيقياً لا لفظياً، بألا تكون ثمرة الخلاف متحدة** | | ثمرة الخلاف مختلفة، لأنه لو نوى الإفادة من ريع السهم دون نية المضاربة فإنه يزكيه بحسب الوعاء الزكوي للشركة التي أصدرته وطبيعة نشاطها، والزكاة بحسب الوعاء الزكوي للشركة التي أصدرته وطبيعة نشاطها مغايرة لزكاة عروض التجارة بإطلاق أيا كان نوع الشركة ونشاطها. |
| **5** | **تحديد نوع الخلاف الحقيقي، بأن يكون:** | **خلاف حجة وبرهان** | الخلاف في المسألة اختلاف حجة وبرهان |
| **خلاف عصر وزمان** | - |
| **خلاف حال وشهادة** | - |
| **6** | **تحرير ثمرة الخلاف** | | تظهر ثمرة الخلاف فيما لو نوى الإفادة من ريع السهم دون نية المضاربة فيه فإنه يزكيه بحسب الوعاء الزكوي للشركة التي أصدرته وطبيعة نشاطها، والزكاة بحسب الوعاء الزكوي للشركة التي أصدرته وطبيعة نشاطها مغايرة لزكاة عروض التجارة بإطلاق أيا كان نوع الشركة ونشاطها. |
| **5** | **اختبار ثمرة الخلاف بالتحقق من:** | **وجودمناط الحكم في الثمرة** | مناط الحكم متحقق في الثمرة، بحسب كل قول |
| **التلازم بين الخلاف والثمرة** | التلازم موجود بين الخلاف والثمرة، فمن قال بأن السهم يزكى زكاة عروض تجارة مطلقا فلازم قوله أن لو كانت نية المساهم الإفادة من ريع السهم وليس التجارة يلزمه زكاة العروض، وأن من زكى بحسب طبيعة الشركة ونشاطها هل هي زراعية أو صناعية أو تجارية لم تجزئه الزكاة.  ومن قال بأن الزكاة تكون بحسب نية المساهم وطبيعة الشركة ونشاطها فلازم قوله أن من كانت نيته الاستفادة من ريع السهم دون التجارة وكانت الشركة مثلًا شركة زراعية يلزمه أن يزكي زكاة الزروع، ومن زكى زكاة العروض لم تجزئه الزكاة. |

**4/تحرير سبب الخلاف**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الخطوة** | | | **المثال** |
| **1** | **تحديد المسألة** | | | هل السهم عرض أو حصة شائعة تمثل نصيب الشريك في الشركة؟ |
| **2** | **حصر الأقوال في المسألة بـالاستقراء** | | | اختلف الفقهاء في المسألة على قولين:   * الأول: أن الأسهم عروض تجارة، ولا ينظر إلى ماتمثله هذه الأسهم من حصص في أموال الشركة، والمالك الحقيقي للأسهم هو الشركة بصفتها الاعتبارية، وأما المساهم فيملك الحق في الحصول على الربح فقط، وهو قول بعض المعاصرين، وبعض الاقتصاديين. * الثاني: أن السهم حصة شائعة في موجودات الشركة، ومالك السهم يعد مالكًا ملكية مباشرة لتلك الموجودات، وهذا قول جمهور العلماء المعاصرين، وهو ما رجحه مجمع الفقه الإسلامي. |
| **3** | **تحرير محل النزاع** | | | محل النزاع هو فيما يملكه المساهم من الأسهم، هل يملك ما يقابل الأسهم من موجودات الشركة؟ أو يملك فقط حق الحصول على الأرباح في حال الاستمرار في الشركة، وأن ما ملكه يعتبر سلعة منفصلة تماما عما تملكه الشركة؟ |
| **4** | **تحديد أدلة الأقوال** | | | دليل القول بأنه عرض: حديث: «من باع عبدا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع».  دليل القول بأنه حصة شائعة: - أن الحقوق الملازمة للسهم أو لصاحبه تدل على أن المساهم شريك، وأن السهم حصة مشاعة من موجودات الشركة، ومن ذلك: الحق في أنصبة الأرباح، وحق الأفضلية في الاكتتاب عند زيادة رأس المال، وحق التنازل عن السهم، وحق البقاء في الشركة إلى غير ذلك من الحقوق.   * أن السهم ما هو إلا مستنـد لإثبات حق المساهم، فلا قيمة له في نفسه وإنما بما يمثله من موجودات الشركة، فيجب أن يأخذ حكمها |
| **5** | **تحديد وجه الاستدلال لكل دليل** | | | وجه الاستدلال من حديث: «من باع عبدا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع» أنه اجتمع في المبيع عبد وهو عَرض، ومال، فأعطي الجميع حكم العرض، فيجوز بيعه سواء كان المال الذي معه معلوماً أو مجهولاً، من جنس الثمن أو من غيره، عيناً كان أو ديناً، وسواء كان مثل الثمن أو أقل أو أكثر.  ويقاس على ذلك الأسهم، فيجوز بيعها بغض النظر عما في موجودات الشركة من الديون والنقود، فإن من موجوداتها عروضًا من مبانٍ وآلات ونحو ذلك، ونقوداً، فيأخذ الجميع حكم العروض بدلالة الحديث |
| **6** | **تعيين موجب الخلاف بين الأقوال بالنظر في:** | **تعارض الأدلة:** | **النقلية** | - |
| **العقلية** | تعارض النظرة القانونية التي تجعل للشركة شخصية اعتبارية مستقلة مع النظرة الشرعية للشركة التي تجعل الشركة كالعنان في الاشتراك بالمالين |
| **تعارض دلالات الألفاظ** | |  |
| **تعارض القواعد الأصولية** | |  |
| **تعارض القواعد الفقهية** | |  |
| **الاختلاف في مناط الحكم** | | القول الأول جعل المناط الشخصية الاعتبارية للشركة وأنها المالك الوحيد لأموال الشركة.  والقول الثاني جعل المناط أصل الشركة في الشريعة أنها اشتراك اثنين فأكثر بماليهما |
| **الاختلاف في توصيف المسألة** | | القول الأول: جعل السهم عرضا من عروض التجارة.  القول الثاني: جعل السهم حصة شائعة في أموال الشركة. |
| **7** | **تقرير سبب الخلاف في المسألة** | | | تعارض النظرة القانونية التي تجعل للشركة شخصية اعتبارية مستقلة مع النظرة الشرعية للشركة التي تجعل الشركة كالعنان في الاشتراك بالمالين |

**5/تحرير محل النزاع**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الخطوة** | | **المثال** |
| **1** | **تحديد المسألة** | | ملكية المساهم لمايقابل سهمه في موجودات الشركة |
| **2** | **تصوير المسألة** | | وقع خلاف بين شراح الأنظمة التجارية، والفقهاء المعاصرين فيما يملكه المساهم من الأسهم، هل يملك ما يقابل الأسهم من موجودات الشركة؟ أو يملك فقط حق الحصول على الأرباح في حال الاستمرار في الشركة؟ وماملكه من الأسهم يعتبر سلعة منفصلة تماما عما تملكه الشركة. |
| **3** | **حصر صور المسألة، بالاستقراء** | | صور المسألة لا تخرج عن أن تكون:  ـ أن المساهم يملك مايقابل سهمه في موجودات الشركة.  ـ أن المساهم يملك فقط حق الحصول على الأرباح في حال الاستمرار في الشركة؟ وماملكه من الأسهم يعتبر سلعة منفصلة تماما عما تملكه الشركة. |
| **4** | **فرز الصور من حيث الاتفاق والاختلاف بــ:** | **استبعاد الصور المتفق عليها** | - |
| **تحديد الصورة محل النزاع** | ملكية المساهم مايقابل سهمه في موجودات الشركة |
| **5** | **اختبار صحة تحديد محل النزاع، بفحص أقوال العلماء في صورة النزاع، فإن:** | **تعدد حكمها باختلاف الاجتهاد؛ كان تحديد صورة النزاع صحيحاً** | من قال بأن المساهم يملك مايقابل سهمه في موجودات الشركة قال بأن المساهم شريك للشركة بقدر مايمتلكه من أسهم، وأن السهم يمثل نصيب الشريك في الشركة.  ومن قال بأنه لا يملك مايقابل سهمه في موجودات الشركة قال بأن المالك للسهم هو الشركة بصفتها الاعتبارية، وأن ماملكه المساهم يعتبر سلعة منفصلة تماما عما تملكه الشركة، وحقه في الشركة هو الحصول على الربح فقط. |
| **اتحد؛ علمنا خطأ تحديد صورة النزاع** | - |
| **6** | **تقرير محل النزاع** | | هل المساهم يملك مايقابل سهمه في موجودات الشركة، أو أن المالك هو الشركة بصفتها الاعتبارية والمساهم يملك حق الربح فقط؟ |



**المملكة العربية السعودية**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

**كلية الشريعة بالرياض**

**قسم الفقه**

**تحكيم بحث الأسهم والأحكام المتعلقة بها**

**للباحثة: آمنة النفيسة**

**إشراف الشيخ:**

**أ.د. عبد الله آل سيف.**

**إعداد الطالبة:**

**بدور المهيدب**

**العام الجامعي**

**1437-1438ه**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين. أما بعد:

هذا تحكيم لبحث الأسهم والأحكام المتعلقة بها للأخت الفاضلة: آمنة النفيسة.

وهو بحث تميز بعدة مزايا منها:

1/ اهتمام الطالبة باستيفاء جميع عناصر البحث.

2/ ارتباط البحث بالواقع المعاصر من الناحية المالية.

3/ الاستقصاء في الجملة لجميع المذكور في الموضوع على وجه الاختصار.

4/ ترتيب البحث وتنسيقه.

5/ خلو البحث في الجملة من الأخطاء اللغوية.

إلا أن هناك بعض الملاحظات والاقتراحات للباحثة أحقية الأخذ بها أو ردها حسب ما تراه مناسباً، وهي كما يلي:

1/ سقط وزيادة في علامات الترقيم في بعض المواضع، منها:

-صفحة العنوان ذكرت (أ.د عبدالله آل سيف) لم تضع نقطة بعد الدال كفاصل بين الاسم ، والدال الدالة على المرتبة العلمية.

- ص1: واو العطف في السطر الأول أفردت قبل التنصيص.

-ص3: حاشية (1)، السطر الثالث، وضعت فاصلتين متتاليتين -خطأ مطبعي-

2/ في ص1: ذكرت معنى السهم في الاصطلاح عند القانونيين ثم قالت بعد ذلك ويمكن أن نجمع بينهما، فلو اكتفت بالتعريف الأخير لكان أولى.

3/ في ص1: ذكرت (ويمكن أن نجمع بين هذين المعنيين بأن نقول)، فالقول مشعر بأن التعريف من الباحثة وقد أحالت الباحثة إلى مرجع في الحاشية.

4/ ص1: قالت في المتن ( أنواع الأسهم)، ثم ذكرت في الحاشية رقم أربعه: أن الأسهم لها حيثيات متعددة لكنها اقتصرت على نوع منه، فلو ذكرت في المتن أنواع الأسهم من حيث حقوق صاحب الأسهم لكان أولى.

5/ ص1: السطر (11): قالت: (والأسهم العادية هي التي تتساوى في قيمتها، وتتساوى أيضاً في حقوق ..)، فذكرت كلمة تتساوى متتابعة بحيث لم يفصل بينها إلا كلمة واحدة، وكان من الأولى الاكتفاء بالأولى عن الثانية.

ووقع تكرار أيضاً لنفس الكلمة بدون فاصل في ص 8: الزكاة زكاة .

6/ ص1: ذكرت النوع الثاني من الأسهم وهي الأسهم الممتازة ولم تبين اختلافها في الحكم عن الأسهم العادية، فالقارئ يظن أن الحكم واحد في النوعين ولو أشارت في الحاشية لحكمها وأنه لا يجوز إصدارها، كما ورد في قرار المجمع الذي أحالت عليه في الحاشية رقم (6).

7/ ص2: ذكرت في خصائص الأسهم (تساوي القيمة الاسمية للأسهم في الشركة المساهمة) فهي خاصة بالشركة المساهمة ومع ذلك ذكرتها أول نقطة في خصائص الأسهم، فهل المقصود بالعنوان خصائص الأسهم في الشركة المساهمة أو عام للأسهم في جميع الشركات.

8/ص2: لو بينت معنى ( المسؤولية المحدودة) في الحاشية.

9/ ص2: وضعت عنوان (التكييف الفقهي: ) ثم تركته فارغاً، ثم مباشرة ذكرت بعده تصوير المسألة.

10/ ص2: ذكرت عنوان (تصوير المسألة) وما ذكرته تحت هذا العنوان لا يتناسب مع التصوير للمسائل، فكأن ما أوردته التكييف الفقهي للأسهم وخلافهم فيه.

كما أنها لم توضح التكيف الفقهي للأسهم بشكل واضح وجلي.

11/ ص3: ذكرت في القول الأول أنه قول لبعض الاقتصاديين فمن هم؟ أيضاً هل يعتد بقول الاقتصاديين في الاحكام الشرعية؟.

12/ ص3: ذكرت أدلة القول الأول، وكان من الأولى أن تقول أدلة القول الأول القائلين بأن الأسهم عروض تجارة، وكذلك نفس الأمر تكرر في أدلة القول الثاني في ص 5.

13/ ص3: صدرت الكلام في أدلة القول الأول بقولها (حديث)، وكان من الأولى أن تقول (لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم-) .

14/ ص3-4: استطراد في وجه الدلالة من الدليل الأول ( وقياساً على ذلك يجوز بيع ..).

15/ص4: تكرار لنفس المعنى بعبارة أخرى ( يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً، ويغتفر في الشيء إذا كان تابعاً ما لا يغتفر إذا كان مقصوداً) فلو اكتفت بإحدى العبارتين لكن أولى.

16/ ص5: ذكرت الطالبة الدليل الأول للقول الثاني ( أن تعريف السهم في كتب القانون تصور السهم على أنه حصة شائعة) فهل تعريف كتب القانون دليل يستدل به على صحة القول؟ بالإضافة إلى أن الباحثة وثقت الدليل من مرجع واحد، أيضاً هل هذا التعريف موجود في جميع كتب القانون؟.

17/ ص6: ذكرت في أسباب الترجيح ( قوة أدلة القول الثاني وضعف أدلة القول الأول) ولم تذكر سبب القوة والضعف، وذلك مثل : لورود المناقشة على أدلتهم، وسلامة أدلة القول الآخر من المناقشة، والإجابة أيضاً على ما ورد على هذا القول من مناقشات.

18/ وجود أخطاء طباعية مثل: ص4: (مالا) والصحيح (ما لا)، ص6: (ما لايملك) والصحيح ( ما لا يملك)، ص7: (مايملكه الساهم)، والصحيح (ما يملكه المساهم)،

ص9: (السهم السهم) تكرار نفس الكلمة.

1. () مقاييس اللغة, مادة: (س ه م ), (3/111), وينظر: الصحاح, مادة (س ه م), (5/1956). [↑](#footnote-ref-1)
2. () ينظر: زكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (3), وهي ورقة ضمن ندوة زكاة الأسهم والصناديق الاستثمارية قدمت إلى لجنـة الزكـاة في الهيئـة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل للمشاركة, في يوم الخميس 17/5/١٤٢٩هـ, والعمولات المصرفية, د. عبدالكريم السماعيل, ص: (304), والمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي, د. محمد شبير ص: (201). [↑](#footnote-ref-2)
3. () المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية, معيار رقم: (21), ص: (368). [↑](#footnote-ref-3)
4. () للأسهم أنواع من حيثيات كثيرة, ولكني اقتصرت على أنواعه من حيث حقوق صاحب الأسهم؛ إذ هي أشهر الأنواع وأهمها. [↑](#footnote-ref-4)
5. () ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة, د. الدبيان (13/149), وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (137). [↑](#footnote-ref-5)
6. () ينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره السابع بجدة في 7-12/11/1412ه الموافق 9-14/5/1992م. [↑](#footnote-ref-6)
7. () القيمة الاسمية للسهم تختلف عن كل من قيمته التجارية والحقيقية، فالقيمة الاسمية هي القيمة المبينة في الصك والتي تدون عليه ويحسب على أساسها مجموع رأس مال الشركة.

   أما القيمة التجارية– السوقية -: فهي قيمة السهم في السوق أو البورصة، وهي قيمة متغيرة حسب العرض والطلب وأحوال السوق وسمعة الشركة وسلامة مركزها المالي.

   وأما القيمة الحقيقية للسهم: فهي القيمة المالية التي يمثلها السهم فيما لو تمت تصفية الشركة وتقسيم موجوداتها على عدد الأسهم, ينظر: بحث: د. وهبة الزحيلي, من مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة, (4/518), ونوازل الزكاة, د. عبد الله الغفيلي (174), وزكاة الأسهم, د. يوسف الشبيلي, ص: (2), ص: (95), وصناديق الاستثمار, عبد الرحمن النفيسة ص: (144). [↑](#footnote-ref-7)
8. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (29), وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (144), والمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي, د. محمد شبير ص: (202), وزكاة الأسهم في الشركات, د. الزحيلي ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي, العدد: الرابع. [↑](#footnote-ref-8)
9. () ينظر: زكاة الأسهم, صالح المسلم ص: (3). [↑](#footnote-ref-9)
10. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (42), والأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي, د. أحمد الخليل ص: (188), وزكاة الأسهم في الشركات, د. البسام ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي, العدد: الرابع, وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (146), وحكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (7). [↑](#footnote-ref-10)
11. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (42), والأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي, د. أحمد الخليل ص: (189), وزكاة الأسهم في الشركات, د. البسام ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي, العدد: الرابع, وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (146), وحكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (9). [↑](#footnote-ref-11)
12. () ينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره السابع بجدة في 7-12/11/1412ه الموافق 9-14/5/1992م. [↑](#footnote-ref-12)
13. () متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه, كتاب: (المساقاة), باب: (الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل), برقم: (2379), (3/115), ومسلم في كتاب: (البيوع), باب: (من باع نخلًا وعليها ثمر), برقم: (1543), (3/1173). [↑](#footnote-ref-13)
14. () ينظر: المغني, لابن قدامة (4/130). [↑](#footnote-ref-14)
15. () ينظر: حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (8), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (5), والتكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (10). [↑](#footnote-ref-15)
16. () ينظر: التكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (10), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (5). [↑](#footnote-ref-16)
17. () ينظر: القواعد, لابن رجب (ص:298). [↑](#footnote-ref-17)
18. () ينظر: المنثور في القواعد الفقهية, للزركشي (3/376). [↑](#footnote-ref-18)
19. () ينظر: المغني, لابن قدامة (4/130). [↑](#footnote-ref-19)
20. () ينظر: حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (8). [↑](#footnote-ref-20)
21. () ينظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-21)
22. () ينظر: زكاة الأسهم في الشركات, د. البسام ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي, العدد: الرابع, وحكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (8), وفقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (44), والتكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص:(11), وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (146), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (6). [↑](#footnote-ref-22)
23. () ينظر: حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (8), وفقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (44), والتكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (11), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (6). [↑](#footnote-ref-23)
24. () ينظر: صناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (146). [↑](#footnote-ref-24)
25. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (47), وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (146), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (7), والتكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (7). [↑](#footnote-ref-25)
26. () ينظر: حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (9). [↑](#footnote-ref-26)
27. () ينظر: حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (9). [↑](#footnote-ref-27)
28. () ينظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-28)
29. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (44). [↑](#footnote-ref-29)
30. () ينظر: المرجع السابق ص: (47). [↑](#footnote-ref-30)
31. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (47), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (7). [↑](#footnote-ref-31)
32. () ينظر: زكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (7), والتكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (17). [↑](#footnote-ref-32)
33. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (42), وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (147), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (5), والتكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (25). [↑](#footnote-ref-33)
34. () شركة العنان هي: "أن يشترك اثنان بماليهما, على أن يعملا فيه ببدنيهما والربح بينهما" الكافي في فقه الإمام أحمد, لابن قدامة (2/146). [↑](#footnote-ref-34)
35. () ينظر: فقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (44), وحكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (6), وزكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (5), والتحقيق في زكاة الأسهم والشركات, د.علي القره داغي ص: (6). [↑](#footnote-ref-35)
36. () ينظر: حكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (9), (11). [↑](#footnote-ref-36)
37. () ينظر: التكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (26), (31), وفقه المعاملات المالية المعاصرة, د. سعد الخثلان ص: (44), وصناديق الاستثمار, لعبدالرحمن النفيسة ص: (147). [↑](#footnote-ref-37)
38. () ينظر: زكاة الأسهم في الشركات, د. البسام ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي, العدد: الرابع, وحكم تداول أسهم الشركات التي في مرحلة التأسيس, د. الشبيلي ص: (9), (11), زكاة أسهم الشركات, د. الغفيلي ص: (8), والتكييف الفقهي للسهم في الشركات المساهمة, د. فهد اليحيى ص: (17). [↑](#footnote-ref-38)